

معادلة حكومة هادي في إدارة الأزمة: إما الاستيلاء على الدولة أو تعطيلها



الحياة في عدن تستعيد مسارها الطبيعي رغم الغياب الحكومي

والى جانب وزارة الداخلية علقت وزارة الخارجية في وقت سابق عملها في عدن، ثم انضمت وزارة النقل، إلى قائمة الوزارات التي جمعت نشاطها. وقللت مصادر في السلطة المحلية بمدينة عدن في تصريح لـ "العرب" من انعكاسات وأثار هذه الإجراءات التصعيدية التي تأتي في سياق رفع سقف التفاوض في حوار جدة المرتقب.

ما تطرحه الحكومة من شروط تعجيزية للانخراط في التهدئة مناقض لوضعها كطرف لا يملك من الأوراق ما يتيح له إملاء شروطه

وكشفت المصادر لـ "العرب" عن تلقي العديد من قيادات السلطة التنفيذية في محافظة عدن تهديدات بإقالتها في حال حاولت تسخير العمل الحكومي في مؤسساتها، لكن تلك التهديدات والضغوط لم تنجح في شل الحياة في عدن، بحسب المصادر ذاتها.

وتسعى قوى نافذة تهيمن على القرار الحكومي إلى إحباط أي محاولات لإعادة التوازن المؤسسات الشرعية وإشراك الأطراف والمكونات الفاعلة في المشهد اليمني في رسم السياسات واتخاذ القرارات، من خلال اللجوء إلى المزيد من الإجراءات التصعيدية الأحادية التي تعمل على تآزيم الأوضاع والضغط على التحالف العربي ومحاولة خلق حالة صدام بين التحالف والمجلس الانتقالي الجنوبي الذي يطالب بكف يد الإخوان عن مفاصل السلطة، وعدم تحويلها إلى مخلب مهاجمة القوى المناهضة للمشروع الإيراني في اليمن، لصالح أطراف بعينها.

واعتبر مراقبون يمنيون أن إعلان وزارة الداخلية في الحكومة اليمنية عن تعليق العمل في مقرها الرئيسي في عدن، ووقف العمل في مصلحتي الهجرة والجوازات والأحوال المدنية، تصعيد خطير يلقي بظلاله على حياة المدنيين، ويساهم في تعقيد المشهد السياسي، ويعد بمثابة ابتزاز للتحالف العربي وقاب جماعي يتعرض له سكان عدن الذين خرجوا في مظاهرات مؤيدة للمجلس الانتقالي.

لجوء حكومة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي إلى تعطيل عمل أجهزة الدولة ومنعها من تسيير الشأن العام وتقديم الخدمات للمواطنين من خلال تعليق عمل الوزارات، يزيد من تعميق أزمة الحكومة الرافعة للواء الشرعية ويكرس غيابها عن ساحة الفعل الميداني، ويزيد من مصداقية المجلس الانتقالي الذي يقيم نقده لها على ضعف دورها وقلة نجاعتها.

عدن - تتالى إعلان حكومة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي عن تعليق عمل وزاراتها في عدن، مثيرا موجة من الاستياء في صفوف الأهالي من لجوء الحكومة الرافعة للواء الشرعية وتمثيل الدولة، إلى تعطيل الخدمات العمومية ومصالح المواطنين. واعلنت وزارة النقل في حكومة هادي، الأحد، تعليق عملها في عدن، بعد إجراء مماثل لوزارتي الخارجية والداخلية. ووصفت دوائر سياسية يمنية أسلوب حكومة هادي في التعاطي مع أزمتها الناجمة عن سيطرة المجلس الانتقالي على عدن بـ "الغريب" كونه يكرس مصداقية المجلس في توصيفه لتلك الحكومة بالغائبة عن الواقع والعاجزة عن إدارة الشأن العام، ويضفي على خطواته المزيد من المشروعية لدى

إيران تستثمر في ارتباك الحكومة اليمنية لإعادة تسويق الحوثيين دوليا

صنعاء - انتقلت إيران باتفاقها مع جماعة الحوثي على تعيين سفير لها في طهران، إلى مرحلة جديدة من عملية فرض سلطة وكلائها الحوثيين في اليمن كاسر واقع، وذلك من خلال استعادة الخطة الأصلية التي كانت طهران قد وضعتها قبل سيطرتهم سنة 2014 على العاصمة صنعاء، واقتضت آنذاك أن يمارسوا الحكم تحت غطاء تقاسم السلطة مع حزب المؤتمر الشعبي العام والرئيس المؤقت، وأن يقيموا علاقات متينة لليمن مع إيران على غرار ما يقوم به حزب الله في لبنان من خلال سيطرته على أهم مفاصل الدولة تحت عنوان الشراكة مع باقي المكونات.

ورغم عدم الاعتراف الدولي بسلطة الحوثيين وحكومتهم المؤقتة، فإن "السفير" الذي أعلنوا عن تعيينه في طهران سيكون بحسب روايتهم "سفيرا للجمهورية اليمنية". وعلق مصدر يمني على خطوة تعيين "السفير" في هذا الوقت بالذات بالقول إن "إيران تستثمر في ارتباك سلطة الرئيس الانتقالي عبدربه منصور هادي ووضعت أداؤها الذي أفضى أخيرا إلى انتزاع العاصمة المؤقتة عدن من سيطرتها على يد المجلس الانتقالي الجنوبي، للدفع بوكلائها الحوثيين وتقديمهم للمجتمع الدولي كطرف مقبول ومحاور جاهز".

وجاء الإعلان عن تعيين "سفير" للحوثيين في طهران بعد أن عقد المرشد الإيراني الأعلى آية الله علي خامنئي مباحثات مع المتحدث باسم الحوثيين محمد عبدالسلام الأسبوع الماضي في طهران. وجدد خامنئي دعمه للمتطرفين الحوثيين قائلا في بيان صدر عقب المباحثات "أعلن دعمي للمجاهدين في اليمن".

ومن جهته قال عبدالسلام الذي ترأس وفد الحوثي إلى طهران "في اللقاء مع القائد الأعلى للثورة الإيرانية أكد وقوفه مع اليمن قيادة وشعبا ودعم وحدة اليمن ضد محاولات التفتيت". وأضاف القيادي الحوثي متحدثا عبر تويتر "خلال لقاء مع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف جرت مناقشة سبل تعزيز العلاقات الثنائية والدبلوماسية بين البلدين الشقيقين والتعاون المشترك لدعم الحل السياسي في اليمن وإنهاء الحصار والحرب العدوانية، إضافة إلى استعراض تطورات الوضع الإقليمي".

وأشار المصدر، في هذا السياق، إلى اللقاء الذي رعته وزارة الخارجية الإيرانية السبت في طهران بين وفد من جماعة الحوثي وسفراء كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا في طهران. وقال المصدر ذاته الذي طلب عدم ذكر اسمه "طهران تريد إقناع تلك الدول بالتعامل مع الحوثيين في ظل عدم وجود حكومة يمنية يمكنهم التفاوض معها". وأعلن المتطرفون الحوثيون في بيان أوردته وسائل إعلامهم "صدور قرار جمهوري بتعيين إبراهيم محمد محمد الدلمي سفيرا فوق العادة ومفوضا للجمهورية اليمنية لدى الجمهورية

طهران تعمل على إقناع دول أوروبية بالتعامل مع الحوثيين في ظل عدم وجود حكومة يمنية يمكن التوصل إليها

تركيا وجهة غير آمنة للسعوديين بعد حملة أنقرة على الرياض

وهو معدل مرتفع نسبيا. ولا تنحصر دعوات المخاطعة في السياحة فقط إنما أصبحت تطل أيضا المواد الاستهلاكية. وبحسب الباحث في معهد دول الخليج العربية في واشنطن حسين ابيش "قد يواجه سوق العقارات التركي هروبا من المشترين السعوديين". ويضيف "إنه سلاح مدمر لم تستخدمه الرياض بعد".

ولن تكون قضية مقتل خاشقجي المظهر الوحيد لتأثير القضايا السياسية على الاقتصاد التركي في زمن حكم حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان المعروف بان دفاعه وحدة خطابه.

وسبق لأنقرة أن جنت الكثير من الخسائر جراء تفجر الوضع في سوريا والذي ساهمت أنقرة بشكل مباشر في تأججه خصوصا من خلال فتحها الباب لآلاف من الإرهابيين الأجانب لعبور أراضيها إلى الأراضي السورية.

وخسرت تركيا استثمارات كثيرة في سوريا كما فقدت مبادلات تجارية هامة مع لبنان والأردن عبر الأراضي السورية. كذلك أدخلت سياسات أردوغان تركيا في مشاكل مع حلفاء غربيين كبار لها على رأسهم الولايات المتحدة التي سبق لها أن أقرت عقوبات اقتصادية ضدها. ويمثل تراجع قيمة الليرة التركية أحد أبرز عناوين تراجع الوضع الاقتصادي والمالي لتركيا.

لاستثمار الجريمة سياسيا في عملية تصفية حسابات ضد الرياض. وبينما لم تترتب أي نتائج ملموسة على محاولة أنقرة تحميل القيادة السعودية مسؤولية مباشرة عن مقتل الصحافي، يبدو أن النتائج العكسية أوضحت على الجانب التركي.

استهداف السعوديين نتيجة لحملة التحريض ضد بلادهم من قبل أنقرة وعناصر الإخوان الفارين من بلادهم إلى تركيا

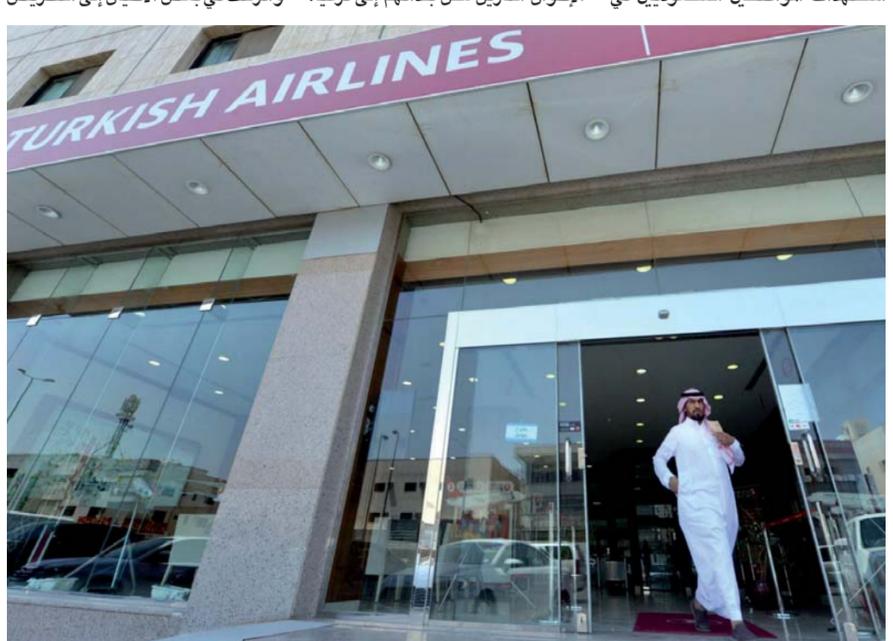
ويقصد مئات الآلاف من السعوديين تركيا سنويا هربا من الطقس الحار، وبحسب الشواطي والمتنحجات السياحية المشهورة في منطقة تعتبر همزة وصل بين الشرق والغرب. إلا أن تعامل تركيا مع قضية مقتل خاشقجي أثار في المملكة ردود فعل سلبية ودعوات إلى مقاطعتها على اعتبار أنها غير آمنة. وأظهرت أرقام لوزارة السياحة التركية تراجع أعداد الزوار السعوديين لتركيا بنسبة ثلاثين بالمئة في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وتشير دراسة سعودية تعود إلى عام 2018 إلى أن السعوديين يتفقون نحو 500 دولار يوميا خلال إجازاتهم الخارجية،

لتنحذ أعدادا خطرة على أمن السعوديين الموجودين على الأراضي التركية وهو ما تعكسه عمليات استهدافهم. سعوديين تعرضا لاعتداء مسلح أثناء وجودهما في أحد المقاهي بمنطقة شيشلي في مدينة إسطنبول، نتج عنه إصابة أحدهما بطلق ناري، فضلا عن سرقة أمتعتهم الشخصية. وأضاف البيان أن السفارة تود من مواطنيها من الجنسين أخذ الحيطة والحذر، وعدم ارتياد منطقتي تقسيم وشيشلي اللذين تستقطبان عددا كبيرا من السياح السعوديين الذين يزورون المدينة.

وسبق أن أصدرت السفارة السعودية في تركيا وجهات حكومية أخرى في المملكة خلال الأشهر الماضية تحذيرات للسعوديين الذين يزورون تركيا أو يستثمرون أموالهم فيها بوجوب ملازمة الحيطة والحذر.

وعلميا بدأت تداعيات قضية مقتل خاشقجي تتخطى نطاق الدبلوماسية والسياسة، إلى مجال الاقتصاد بالتأثير على وتيرة زيارات السياح السعوديين لتركيا بعد صدور دعوات إلى مقاطعة منتجات الدولة التي كانت تشكل مقصدا سنويا لعدد كبير من السعوديين. وساهمت الجريمة، التي حدثت خلال شهر أكتوبر الماضي في قنصلية المملكة بإسطنبول، في تآزيم العلاقات بين أنقرة والرياض، بسبب الحملة الشرسة التي شنتها الحكومة التركية على مدى أشهر متواصلة ضد السعودية في محاولة

على المملكة العربية السعودية إثر مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول. وأدت تلك الحملات إلى خلق رأي عام تركي معاد للسعودية ومواطنيها، وانزلت في بعض الأحيان إلى التحريض



السفر إلى تركيا تحول من سياحة ممتعة إلى مغامرة غير مأمونة العواقب